

المشهد الاجتماعي : تراجع في الحصانة الوطنية، استقطاب داخلي وإجماع حول الحرب على غزة

ريموندا منصور وعربن هواري

■ عمقت الحرب الانقسام بين اليمين والليبراليين حول إدارة الأولويات ■ تراجع التضامن الداخلي بين الإسرائيليين مع انقسام بين مؤيدي «الحسم أولاً» و«تأجيل إعادة المخطوفين» أولاً ■ رغم الاحتجاجات المطالبة بإعادة المختطفين، لم تظهر معارضة تذكر للحرب على غزة ■ تفاقمت الأزمات، وهاجر ٨٢,٧ ألف إسرائيلي، معظمهم شباب ■ تجنيد الحريديين أزمة أمنية تعقد التوازن العسكري والسياسي ■ الفقر والبطالة ارتفعوا، مما زاد معاناة الفئات الهشة اقتصادياً.

تحت المجهر



قمع شرطي لتظاهرة مطالبة بصفقة تبادل أسرى في القدس في ٣١ آذار ٢٠٢٥. (أ.ف.ب)

ملخص تنفيذي

شكلت الحرب محطة أخرى لتفاعل التصدّعات الداخلية بين المعسكر اليميني والمعسكر الليبرالي- والتي تفاقمت سابقاً خلال احتجاجات الإصلاحات القضائية- لكنها نقلتها إلى مستويات مختلفة تتعلق بإدارة الحرب وأولوياتها

على الرغم من آلاف التظاهرات ضد حكومة نتنياهو المطالبة بعودة المختطفين، لم تبرز احتجاجات كبيرة ضد الحرب على غزة أو تضامناً مع الفلسطينيين، رغم الإدانات الدولية والمظاهرات العالمية.

فاقمت الحرب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، مما دفع المزيد من الإسرائيليين للهجرة إلى خارج إسرائيل ليصلوا إلى نحو ٨٢,٧ ألفاً خلال ٢٠٢٤، معظمهم من الفئات الشبابية والمنتجة، مع تراجع غير مسبوق في الثقة بالمؤسسات

تحوّلت قضية تجنيد الحريديين إلى معضلة أمنية تهدد التوازن العسكري الإسرائيلي، حيث تعرقل المعتقدات الدينية للحريديم (نحو ٩,١٣٪ من الإسرائيليين) جهود الجيش لسدّ العجز البشري، مما يعقّد فرص الوصول إلى «تسوية» ويزيد التوتر السياسي-الاجتماعي

أدت الحرب المستمرة إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، حيث بلغ الفقر ٢١٪، مع تأثر العرب والحريديين بشكل أكبر، مما يعزز تصنيف إسرائيل في مرتبة متدنية بين دول الـ OECD ويدفع إلى مفاخرة معاناة الفئات الفقيرة وسط غلاء المعيشة وارتفاع الضرائب

بدأت حالة التضامن القبلي التي عمّت المجتمع الإسرائيلي بعد هجوم ٧ أكتوبر في التراجع التدريجي خلال ٢٠٢٤، وبدأت بوادر الخلافات الداخلية تظهر من جديد لتتشد وتعاظم خلال العام، حول سياسة حكومة نتنياهو وأدائها في ما يتعلق بالحرب على قطاع غزة، ولا سيّما حول مسألة الصفقة المتعلقة باستعادة الأسرى الإسرائيليين، لتعيد بذلك مشهد الاستقطاب إلى الواجهة بما فيها عودة الخلافات حول «خطة الإصلاح القضائي»، وحول مسألة تجنيد المتدينين المتزمتين (الحرديين)، المسألة التي ما زالت تشكل نقطة خلاف رئيسة بين مختلف التيارات السياسية والاجتماعية في إسرائيل، وحاملة لأسباب تصعيد الصراعات الداخلية.

في ظل تصاعد الخلافات، شهد المجتمع الإسرائيلي -كما تظهر الدراسات المتنوعة- تراجعاً في الحصانة المجتمعية وفي التضامن الداخلي وازدياداً في نسبة النزوح نحو الهجرة وتزايد في الأزمات النفسية خاصة في أوساط الشباب. كما سجلت التقارير المختلفة تراجعاً في الوضع الاقتصادي الذي مسّ بالأساس بالفئات المتدنية اقتصادياً حيث ازدادت نسب الفقر والبطالة في أوساطها بشكل ملحوظ. رغم تقاوم الخلافات والاستقطاب بين التيارات السياسية والاجتماعية المختلفة ورغم بلوغ الصراعات داخل المجتمع الإسرائيلي أشدها، ظل الأخير بغالبية العظمى موحداً في دعمه للحرب الإبادية في قطاع غزة وبقية الأصوات المعارضة للحرب في الهوامش مغردة خارج السرب.

يقسم الفصل إلى ثلاثة أقسام؛ يتناول الأول الأزمة الداخلية في المجتمع الإسرائيلي وبشكل خاص التراجع في التضامن وفي الحصانة المجتمعية والنزعة نحو الهجرة، بينما يتابع القسم الثاني مسألة اليهود المتزمتين دينياً؛ حالتهم الاقتصادية، والتفافهم على معسكر اليمين، ويتابع بشكل خاص الصراع المستديم حول التجنيد. أما القسم الثالث فيتناول تراتبيات الفقر والبطالة في إسرائيل في ظل الحرب على غزة.

أولاً: تراجع في التضامن وتآكل في الحصانة المجتمعية

ونزعة متصاعدة نحو الهجرة

لطالما كان التضامن ركييزة أساسية في المجتمع الإسرائيلي، معبراً عن التلاحم والاستعداد للتعاون خاصة في أوقات الأزمات، وإن كان هذا التضامن مؤسساً تاريخياً على هيمنة إشكنازية علمانية. لكن هذا التضامن أخذ يشهد تآكلاً متسارعاً بفعل التحولات السياسية والاجتماعية، حيث ازدادت الانقسامات الداخلية حدة، وباتت أقل قابلية للتجسير. تقليدياً، وُصف المجتمع الإسرائيلي بـ«القبيلة المتماسكة» وهو

ما عاد وظهر جلياً ولفترة قصيرة بعد هجوم السابع من أكتوبر، لكن عامي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ شهدا حدثين رئيسيين زعزعا هذا التماسك: الأول هو خطة «الإصلاحات القضائية» التي قسمت المجتمع بين من يرونها ضرورة لتعزيز قدرة الحكومة (أي اليمين) على الحكم، ومن يعتبرونها تهديداً لنظام الدولة «الديمقراطي» وانقلاباً عليه.^١ الثاني هو طريقة تعامل الحكومة مع هجوم ٧ أكتوبر، خصوصاً تعاطيها مع قضية الأسرى الإسرائيليين.

يعكس تصدع الداخلي الإسرائيلي تحولاً في أنماط الانتماء الجماعي، حيث تغطي الهويات الفئوية والطائفية على الوحدة الوطنية، وهو تحول يشير، في حال استمرار تعمقه، إلى إمكانية إعادة تشكيل العقد الاجتماعي الإسرائيلي على أسس جديدة.

يقف في قلب هذا الصراع معسكران متعارضان: معسكر اليمين الجديد، ويضم القوميون المتشددين، وجماعات واسعة من الشرقيين، والحريديم، والصهيونية الدينية المحسوبة على التيار التوراتي خاصة. يسعى هذا المعسكر لإعادة تشكيل إسرائيل كدولة يهودية محافظة، مقابل المعسكر الليبرالي-العلماني، الذي يتمسك بالمؤسساتية و«القيم الديمقراطية» بمفهومها الصهيوني.^٢ يعكس هذا التصدع تحولاً في أنماط

الانتماء الجماعي، حيث تغطي الهويات الفئوية والطائفية على الوحدة الوطنية، وهو تحول يشير، في حال استمرار تعمقه، إلى إمكانية إعادة تشكيل العقد الاجتماعي الإسرائيلي على أسس جديدة.^٣ تشير الدراسة التي أجرتها مجموعة من الباحثين حول الحصانة الوطنية والتكيف خلال الحرب، التي عقدت منذ بداية الحرب بشكل متواصل حتى شهر آب ٢٠٢٤، واعتمدت على مجموعة من استطلاعات الرأي والأبحاث السوسولوجية في ما يخص الحصانة الوطنية، بأنه مع هجوم ٧ أكتوبر وإعلان الحرب على غزة، شهدت إسرائيل موجة قوية من التكتل والتضامن الاجتماعي والوطني. ومع ذلك، بدءاً من تشرين الثاني ٢٠٢٣، بدأ هذا الشعور بالانخفاض التدريجي، ليصل إلى أدنى مستوياته في آب ٢٠٢٤، ما يعكس تراجعاً دراماتيكيًا ومستمرًا في مستوى الحصانة الوطنية وقدرتها على الصمود.^٤

على الرغم من أن «الارتباط بالدولة» ظل الصمغ الذي يحافظ على التماسك الاجتماعي اليهودي-رغم التصدعات المتزايدة، فإن هذه التصدعات تكشف عن خلافات جوهرية حول معنى الدولة نفسها.

وقد اعتمدت الدراسة على أربعة معايير للحصانة الوطنيّة لقياس هذا التراجع في التضامن: الارتباط بالدولة، التضامن الاجتماعي، الثقة بالحكومة، والثقة بمؤسسات الدولة.^٥ يظهر التقرير بالاستناد إلى الاستطلاعات انخفاضاً متتاليًا في الثقة بكافة مؤسسات الدولة، مع بقاء الثقة بالجيش بالنسبة الأعلى والثقة بالكنيست الأكثر انخفاضاً. وعلى الرغم من أن

«الارتباط بالدولة» ظل الصمغ الذي يحافظ على التماسك الاجتماعي اليهودي رغم التصدعات المتزايدة، فإن هذه التصدعات تكشف عن خلافات جوهرية حول معنى الدولة نفسها: فهناك من يرى أن الأولوية هي للحفاظ على الأرض/الأقلية، وهو ما يتبناه معسكر اليمين الجديد الذي يرفع شعارات مثل: «الاستيطان

أولاً، «أرض إسرائيل الكاملة»، «القضاء على حماس»، و«التهجير». في مقابل، من يرى أن الإنسان اليهودي يأتي قبل «أرض إسرائيل»، وينادي بالحفاظ على قيم الديمقراطية والمؤسساتية-الدولية (مملختيوت)»،^٦ وينادي بـ «إعادة المخطوفين أولاً»، و«الحفاظ على سمعة إسرائيل عالمياً».^٧

ويرى باحثون كذلك بأن الخلافات والتقاطبات السياسية تشكل التهديد الأكبر لإسرائيل ويُنظر لها على أنها التهديد الحقيقي أكثر من الذي يعزى للحرب على حماس وحزب الله أو للتهديد النووي الإيراني. حيث يعزو الباحث في معهد الأمن القومي مائير الران^٨ العامل الأكثر تأثيراً في انخفاض التضامن لعودة ما اسماه «الخطاب السام» ، الذي يزيد من الاستقطاب والانقسام داخل المجتمع أكثر من الحرب وعدم اليقين والصدمة الجماعية. وذلك كون إسرائيل تعيش أزمة مستمرة؛ خمس حملات انتخابية في ست سنوات، بدءاً بأزمة فيروس كورونا وتبعاته، ثم حكومة جاءت بالانقلاب القضائي، والمجتمع حينها كاد أن يصل فعلاً إلى تخوم حرب أهلية، حيث ازدادت الانقسامات ليس على المستوى الأيديولوجي فحسب، بل حول أسئلة وجودية تتعلق بمستقبل إسرائيل.

الهجرة العكسية

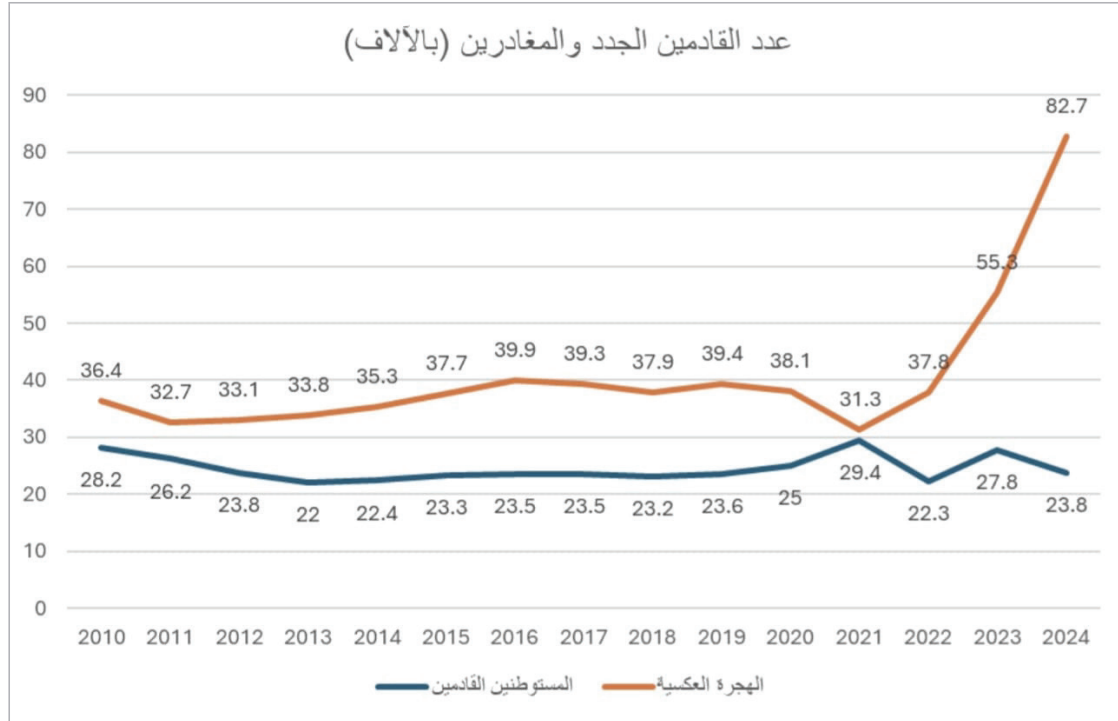
يظهر أحد تجليات انخفاض الحصانة الوطنية في زيادة الهجرة من إسرائيل. تشير التقديرات الإحصائية إلى أن عدد سكان إسرائيل بلغ نحو ١٠,٠٢٧ مليون نسمة بحلول ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤، بزيادة ١,١٪ مقارنة بالعام السابق. ومع ذلك، فإن معدل النمو السكاني شهد تباطؤاً ملحوظاً مقارنة بعام ٢٠٢٣، حيث انخفض من ١,٦٪ في ٢٠٢٣ إلى ١,١٪ في ٢٠٢٤.^٩

اليهود	العرب	أجانب	المجموع	
٧,٧٠٧	٢,١٠٤	٠,٢١٦	١٠,٠٢٧	العدد الكلي
٧٦,٩٪	٢١٪	٢,١٪	١٠٠٪	النسبة

يرتبط السبب الرئيس لتباطؤ النمو السكاني بزيادة أعداد الإسرائيليين الذين غادروا البلاد خلال عام ٢٠٢٤. ما أدى إلى ميزان هجرة سلبي بلغ ١٨,٢ ألف شخص.

يرتبط السبب الرئيس لهذا التباطؤ بزيادة أعداد الإسرائيليين الذين غادروا البلاد خلال عام ٢٠٢٤، ما أدى إلى ميزان هجرة سلبي بلغ ١٨,٢ ألف شخص. يبدو أن الهجرة العكسية المتزايدة من إسرائيل أصبحت عاملاً مؤثراً جديداً في ديناميكيات السكان داخل إسرائيل، وهو ما قد

يعكس توترات سياسية أو اقتصادية أو أمنية دفعت أعداداً متزايدة من الإسرائيليين إلى المغادرة.^{١٠}



بحسب دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، هاجر ٨٢,٧ ألف شخص عام ٢٠٢٣ من إسرائيل، مقابل ٢٣,٨ ألفاً عادوا، مشيرة إلى أن الهجرة للخارج في ٢٠٢٤ في أعلى معدلاتها خلال السنوات الأخيرة.^{١١} الأهم هو أن جزءاً كبيراً من المهاجرين هم من الأسر الشابة مع أطفال والتي تعتبر مساهمتها في الاقتصاد كبيرة. إذ لا تتعدى أعمار نحو ٨١٪ من المهاجرين ٤٩ عاماً، منهم ٢٧٪ أطفال حتى سن ١٩ عاماً. النسبة الأعلى من المهاجرين من منطقة تل أبيب (٢٥,٨٪)، والمنطقة الوسطى (٢٨,٣٪).^{١٢} وتثير مواصفات المغادرين القلق الإسرائيلي: فهم شباب، ومتزوجون، وأصحاب ألقاب أكاديمية عالية، ومن المنطقة الوسطى؛ وتقريباً ١١,٨٪ من المهاجرين من منطقة حيفا التي تعتبر علمانية وليبرالية. ويستمر هذا الاتجاه حتى عام ٢٠٢٤ مع الحرب: ففي الفترة من كانون الثاني إلى تموز كانت هناك قفزة بنسبة ٥٨٪ في عدد المغادرين مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠٢٣.^{١٣} وتظهر بيانات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أنه في العام ٢٠٢٣ شهد عدد المرشحين للهجرة ارتفاعاً حاداً بنحو ٥٠٪، حيث بلغ ٥٥,٣ ألفاً في عام الانقلاب القضائي، مقارنة بمتوسط متعدد السنوات بلغ ٣٧ ألفاً فقط. وفي أعقاب تزايد الهجرة، تضاعف رصيد الهجرة السلبي في العقد الماضي: من مستوى متعدد السنوات بلغ نحو ١٣,٢ ألفاً في الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢، إلى مستوى ٢٧,٥ ألف إسرائيلي في العام الماضي. وهذه أرقام تتجاوز الاتجاهات طويلة الأمد.^{١٤}

ويُنظر في إسرائيل إلى أن أسباب تصاعد الهجرة هي الحرب وقلّة الثقة بحكومة نتنياهو وخطة

يعبر هذا التصاعد في الهجرة العكسية عن أزمة هوياتية في تاريخ إسرائيل، لكن له كذلك تداعيات اجتماعية-اقتصادية مهمة.

«الإصلاح القضائي» والاستقطاب الاجتماعي والأعباء الاقتصادية الناتجة عن الحرب وتمديد الخدمة الإلزامية في الجيش مقابل مساعي الحكومة لسن قانون إعفاء الحربيين من الخدمة في الجيش.^{١٥} يعبر هذا التصاعد في الهجرة عن

أزمة هوياتية في تاريخ إسرائيل، لكن له كذلك تداعيات اجتماعية-اقتصادية مهمة خصوصاً وأن عشرات الآلاف من المهاجرين يشغلون مناصب ووظائف مركزية في مجالات أساسية مثل «الهايتك»، الطب والعمل الأكاديمي، مما قد «يغرق إسرائيل في أزمة خطيرة جداً، تؤدي بالضرورة إلى ظهور مشاكل جدية جداً في المنظومات الأكثر حيوية في الدولة».^{١٦}

تنطوي هذه النزعة في حال استمرارها على ضرر مستقبلي على مكانة الاقتصاد الإسرائيلي وقدرته، نظراً لأن هذا الاقتصاد لا يعتمد على الموارد الطبيعية، بل بالأساس على رأس المال البشري الذي ينشط في التجارة والخدمات والهايتك. ما يعني أن هجرة هؤلاء بنسبة عالية قد تجلب ضرراً اقتصادياً شديداً.^{١٧} ويتوقع الباحثان الاقتصاديان يوجين كاندل ورون تسور اللذان أساساً معهد بحث الدراسات الاستراتيجية للمستقبل^{١٨} أن النخبة سوف تفرّ من هنا في غضون عقد أو عقدين من الزمان، وقد يحدث هذا دفعة واحدة. وقد يستمر هذا النوع من العملية سنوات، لكن إذا حدث، فمن المرجح أن يكون حاداً وسريعاً.^{١٩} وعلى النقيض من النتائج الاقتصادية المسجلة في موجات رحيل النخبة من البلدان الفقيرة والنامية، فإن هجرة النخب المهنية بالنسبة لإسرائيل سوف تكون بمثابة كارثة لها. وسوف يتضرر الاقتصاد بشدة، وستتقلص الخزائن العامة، وستتآكل قدرة إسرائيل في «الدفاع عن نفسها» ضد التهديدات الأمنية بشكل مطرد. في الوقت الذي يصبح وضع إسرائيل صعباً بالفعل، بل وأكثر صعوبة مما هو عليه اليوم. قد تواجه إسرائيل بعد ذلك ضغوطاً أمنية وعلاقات متزعزعة مع العالم الغربي – وباعتبارها دولة تجارية وخدمية لا تمتلك موارد طبيعية كبيرة، فإن دعم العالم الغربي يشكل شرطاً لوجودها.^{٢٠}

مؤشرات الصحة المجتمعية

تشير معطيات المركز الإسرائيلي للإدمان والصحة النفسية والعقلية بأن صدمات الحرب والتوتر الأمني رفعت نسبة المتعاطين للمواد التي تسبب الأدمان. خلال السنة الأولى للحرب تواصلت مظاهر ما بعد الصدمة بالارتفاع بنسب غير مسبوقة لما قبل الحرب. وهذا أثر بشكل طردي على استخدام المواد المسببة للإدمان بين ٢٥٪ من السكان. وقد أشار ٣٢٪ من جنود الخدمة النظامية والاحتياطية (١٨-٢٤ سنة) إلى زيادة استخدام المواد المسببة للإدمان، إلى جانب ذلك، يشير تقرير المركز بأن سلوكيات الإدمان أخذت مظاهر أخرى مثل الإدمان على ألعاب الإنترنت وعلى الأخص العنيفة، مشاهدة محتوى غير خاضع للرقابة على شبكات التواصل الاجتماعي، والجنس القهري، والمقامرة التي بلغت نسبة عالية بين الشباب

(١٨-٢٤ سنة) حيث بلغت ١٤٪ في حين معدلها العام ٦,٧٪. وتبين في دراسة أخرى للمركز الإسرائيلي للإدمان والصحة النفسية والعقلية بالتعاون مع جامعة رايخمان أن نحو ٩٨٪ من اليافعين/الفتيان (٩-١٧ سنة) من الوسط والجنوب تعرضوا بنسب مختلفة من القلق والاكتئاب الأمر الذي أثر على تعاطيهم الكحول ومشاهدة الأفلام الإباحية (البورنو) بنسبة ٢٨٪، عدا عن تعاطي القمار والقنب (الحشيش). وهذا التوجه ثابت ومستمر وقد أشارت بيانات جمعية «عيلم» أن نسبة متعاطي الحبوب ذات التأثير النفسي المنشط والكحول وصلت إلى ٤٧٪ في أوساط الفتيان الذين تم إخلاؤهم من بيوتهم؛ أي الذين يسكنون في مناطق الحرب.^{٢٢}

الشعور بالعجز، وعدم اليقين، واختلال الروتين اليومي، والتوتر هي مشاعر غالباً ما يصاحبها الهروب من الواقع واستخدام المواد الإدمانية أو تبني سلوكيات إدمانية،^{٢٣} تشير هذه النتائج إلى تعمق الشعور بالضعف لدى هذه الفئة من السكان الذين يواجهون عدواً داخلياً متمثلاً بالقلق والاكتئاب.^{٢٤} وعند الحديث عن الفئة الشابة في مرحلة الخدمة العسكرية، والتعليم والعمل تكون نسبة عالية من المجتمع بحاجة إلى علاج وإعادة تأهيل للرجوع إلى روتين طبيعي من الصعب التنبؤ به في واقع حرب طويلة وغير واضح متى تنتهي.

مجتمع مستقطب ومتصارع داخلياً، ولكن، مؤحد حول الحرب على غزة

رغم تصاعد الانقسامات داخل المجتمع الإسرائيلي التي استعرضناها في القسم الأول، ورغم تحذيرات المحللين من مخاطر ذلك على تماسك الدولة، فإن غالبية الإسرائيليين، بمختلف توجهاتهم السياسية والفكرية متفقون حول دعم الحرب على غزة، حيث ينظر إليها المجتمع الإسرائيلي بأنها حرب وجودية. يعني ذلك أن كينونة «القبيلة» تشهد تصدعات داخلية لكنها تبقى ثابتة في موقفها مقابل ما تعتبره «تهديدات خارجية». في هذا السياق، وعلى الرغم من آلاف التظاهرات التي نظمت خلال عام ونيف للمطالبة بعودة المختطفين والاحتجاج على موقف نتنياهو وحكومته من إبرام صفقة تحرير الأسرى، فإن المجتمع الإسرائيلي لم يشهد احتجاجات تذكر ضد الحرب على غزة أو تضامناً مع الفلسطينيين، بل ظل ملتقاً حول «شرعيتها».

أظهرت النتائج أن معظم اليهود الإسرائيليين يعتبرون هذه الإجراءات الحربية، التي تُعد جرائم حرب وفقاً للقانون الدولي، مشروعة. إذ رفض ٨٨٪ من المستطلعين المطالب الأساسية لحماية المدنيين.

مثلاً، في أيلول ٢٠٢٤، أجرى «معهد الحرية والمسؤولية» استطلاعاً حول مدى شرعية منع الغذاء والمياه والوقود عن غزة، بالإضافة إلى قصف المستشفيات والأحياء السكنية. أظهرت النتائج أن معظم اليهود الإسرائيليين يعتبرون هذه الإجراءات، التي تُعد جرائم حرب وفقاً للقانون الدولي، مشروعة، إذ رفض ٨٨٪ من المستطلعين المطالب الأساسية لحماية المدنيين.^{٢٥}

في خلفية هذه المواقف، تبرز ثقة الإسرائيليين العالية بالجيش، وهو أيضاً ما ساهم في تشكيل

مواقفهم تجاه الحرب. يرى معظم الإسرائيليين أن الجيش يتصرف بأخلاقية، ولا يهتمون بالقيود التي يفرضها القانون الدولي. حتى بعد مرور عام على الحرب، لم يتغير هذا الموقف، بل أظهرت استطلاعات أجريت في كانون الأول ٢٠٢٤ استمرار الثقة العالية بالجيش الإسرائيلي، حيث عبّر ٨٥٪ من اليهود عن ثقتهم به، و٧١٪ يتقنون بتقارير الناطق العسكري، و٧٧٪ يدعمون سلاح الجو، و٦٨٪ يتقنون بالمخابرات.^{٢٦} وفي أيلول ٢٠٢٤، كشف استطلاع أعده باحثون من جامعة تل أبيب والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (PSR) أن ٦٨٪ من اليهود في إسرائيل يعارضون حلّ الدولتين، بينما يؤيده فقط ٢١٪، وهي أدنى نسبة منذ عقود. كما أيد ٤٢٪ فكرة إقامة دولة يهودية واحدة (صهيونية) بين النهر والبحر.^{٢٧} ومع تزايد توجه المجتمع اليهودي نحو أقصى اليمين أظهر "مؤشر الشراكات في أوساط أبناء الشبيبة في إسرائيل ٢٠٢٤" الذي أعده مركز أكورد لعلم النفس المجتمعي في جامعة تل أبيب، أن واحداً من كل أربعة يافعين يهود (في الصفوف العاشر حتى الثاني عشر) يؤيد سحب حق التصويت من العرب، وترتفع هذه النسبة إلى ٥٩٪ بين الشباب الحريديين، الذين يؤيدون أيضاً إقصاء العرب من الفضاء العام، حيث عبّر ٥١٪ منهم عن مشاعر الكراهية تجاه العرب.^{٢٨} ويفسر معدو الاستطلاع ذلك بتزايد مشاعر الكراهية والغضب والخوف بعد السابع من أكتوبر مقارنة بنتائج سنوات سابقة.^{٢٩} حتى اليسار الصهيوني لم يبنأ بنفسه عن تأييد الحرب أو حتى دعم التطهير العرقي، إذ حظيت بالقبول خطة ترامب، التي أعلن عنها في شباط ٢٠٢٥، والتي تقضي بتهجير سكان غزة إلى دول أخرى مثل مصر والأردن، ومن ثم إعادة بناء القطاع ليصبح «ريفيرا الشرق الأوسط».^{٣٠}

ثانياً: الحريديون: الحالة الاقتصادية، الالتفاف على معسكر اليمين والصراع حول التجنيد

ينبع الاهتمام إسرائيليًا بالمجتمع الحريدي واندماجه بالمجتمع الإسرائيلي العام من منطلق «الحفاظ على أمن دولة إسرائيل» المرتبط بشكل جدي بتطوير اقتصادها وبنيتها الإنتاجية وتحديثها. يدعي مثلاً باحثان من معهد دراسات الأبحاث القومية (INSS) أنه كي تتمكن دولة إسرائيل من البقاء، فإنها تحتاج إلى جيش حديث، ومن أجل هذه الغاية تحتاج إلى اقتصاد حديث. يشكل الحريديون أكثر من ١٧,٥٪ من المجتمع اليهودي وبلغ تعدادهم نهاية ٢٠٢٤ نحو ١,٣٩٠,٠٠٠ نسمة.^{٣١} وتبلغ نسبة تكاثر الحريديم نحو ٤٪ سنوياً، وهذا انعكاس لمعدلات الولادة العالية التي تصل إلى ٦,٤ ولادات للمرأة الحريدية الواحدة. بينما نسبة التكاثر الإجمالية في إسرائيل تتراوح بين ١,٩٪، إلى ٢٪. ونسبة تكاثر المواطنين العرب في إسرائيل هي ٢,٦٪، بينما نسبة تكاثر اليهود العلمانيين نحو ١,٤٪.^{٣٢} وتعد الجماعات الحريدية الأكثر فقراً حيث بلغت نسبة الأسر الحريدية الفقيرة ٣٤٪ في العام ٢٠٢٢، مقارنة بـ ١٤٪ فقط بين الأسر اليهودية

غير الحريدية. كما أن نسبة الأطفال الحريديين الذين يعيشون تحت خط الفقر بعد استلام المساعدات الاجتماعية بلغت ٤٧٪، وهي نسبة مرتفعة جداً مقارنة بمعدل الفقر بين الأطفال في عموم السكان الذي بلغ ٢٨٪^{٣٣} فيما بقيت نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر ٢٠,٧٪ في العام ٢٠٢٣ من مجموع السكان العام^{٣٤}.

هذا التزايد في الكتلة الديمغرافية مع الاستمرار في عدم المشاركة في النشاط الاقتصادي الإنتاجي، وزيادة المدفوعات التي تحولها لها الدولة، واستمرار العبء الاقتصادي الناتج عن عدم التجنيد في الجيش^{٣٥} ونقص القوى العاملة في الخدمة النظامية والاحتياط (وكذلك اختفاء الدخل في إطار السوق السوداء) - كل هذا يضر بأمن الدولة، وبشكل مباشر بقدرة الدولة على الحفاظ على جيش متطور ومتقدم. يرى الباحثان أنه بسبب عملية تديين بعض المدن، ينخفض تدرج المدن التي يعيش فيها المجتمع المتدين في الترتيب الاجتماعي-الاقتصادي. فالقدس (مثلاً) هبطت في التدرج الاجتماعي والاقتصادي من المرتبة الخامسة (في التدرج الاقتصادي) في العام ١٩٩٥ إلى المرتبة الثانية في العام ٢٠١٩، أو صنف، التي هبطت من المرتبة الرابعة إلى المرتبة الثالثة في العام ٢٠١٠، وفي العام ٢٠١٧ هبطت إلى المرتبة الثانية. لقد تحولت من مدن منتجة إلى مدن محتاجة. في عملية مستمرة من المحتمل أن تصبح الدولة بأكملها «دولة محتاجين». والخطر، حسب رأي الباحثين، هو أنه قبل ذلك بوقت طويل، ستُهزم إسرائيل في ساحة المعركة، بسبب الفجوات في قدرتها الاقتصادية على الحفاظ على جيش حديث من النوع المطلوب لبقائها^{٣٦}.

تصاعد النقاش خلال ٢٠٢٤ حول مسألة خدمة الحريديين في الجيش بسبب الحاجة الماسة لمجندين للحرب، وزاد من حدته الصراع حول الميزانيات الكبيرة التي خصصت لهم من قبل الحكومة في ظل استمرار الإعفاء الواسع لشبابهم من الخدمة. تحول الحريديون منذ قيام حكومة نتنياهو الرابعة (٢٠٢٠) إلى جزء محوري وأساسي في معسكر اليمين، وأصبحوا دعامة رئيسة لاستمرار الحكومات اليمينية، حيث يشكلون شبكة أمان ثابتة لسياسات نتنياهو، خاصة في القضايا الاستيطانية، حتى وإن لم يكونوا رواداً في صياغتها. وعلى عكس الأحزاب الصهيونية، فإن انخراط الحريديين في هذا المعسكر لا ينبع من التزام أيديولوجي أو رؤية سياسية محددة، وإنما يستند أساساً إلى مصلحتهم في الحفاظ على نمط حياتهم المنغلق، حيث يرون في تحالفهم مع اليمين الاستيطاني وسيلة لضمان استمرار امتيازاتهم وحماية خصوصيتهم المجتمعية. ورغم ذلك، فقد شهدت السنوات الأخيرة ميلاً متزايداً نحو تبني مواقف يمينية أكثر تطرفاً في أوساط الحريديين.

أدت إعادة الحريديين إلى الائتلاف الحكومي إلى ارتفاع حاد في المخصصات المالية التي يحصلون عليها، حيث زادت المساعدات لطلاب المدارس الدينية وطلاب «الكولل» بنسبة ٥٥٪. كما شهد العقد الماضي زيادة هائلة بنسبة ٨٣٪ في عدد الطلاب المسجلين في هذه المؤسسات^{٣٧}. وتواصل حكومة نتنياهو توسيع

الدعم المالي للأسر الحريدية عبر تمويل مؤسسات التوراة، ودعم مراكز الرعاية النهارية، وزيادة ميزانيات الإسكان، وغيرها من التدابير المالية. وتشير دراسة أجرتها شركة «شلدور» إلى أن الأسرة الحريدية المتوسطة تتلقى من الدولة ما يقارب ١٨ ألف شيكل شهرياً بشكل مباشر وغير مباشر،^{٢٨} بينما تسهم في خزينة الدولة بمبلغ ٧٥٠٠ شيكل فقط شهرياً. وتكشف هذه الفجوة عن رصيد مالي سلبي للدولة يقدر بنحو ١٠,٥ ألف شيكل لكل أسرة حريدية شهرياً، مما يعني أن الحكومة تعيد توزيع الأموال لصالح هذه الفئة على حساب بقية السكان، خاصة غير المتدينين، مما يفاقم العبء الاقتصادي على الدولة.^{٢٩}

توقعات جهاز الإحصاء الإسرائيلي		بيانات جهاز الإحصاء الإسرائيلي	
٢٠٦٥	٢٠٤٠	٢٠٢٤	
٪٣٢	٪٢٠	٪١٣,٩	نسبة الحريديين

من تحدٍ اجتماعي إلى أزمة أمنية

شهدت النقاشات حول قضية تجنيد الحريديين في الجيش الإسرائيلي تحولات جوهرية بعد ٧ أكتوبر. فبينما كانت هذه القضية تناقش سابقاً ضمن إطار اقتصادي-اجتماعي يتعلق بتقاسم الأعباء، فقد تحولت اليوم إلى مسألة أمنية تمس قدرة الجيش على سد احتياجاته البشرية.

شهدت النقاشات حول قضية تجنيد الحريديين في الجيش الإسرائيلي تحولات جوهرية بعد ٧ أكتوبر. فبينما كانت هذه القضية تناقش سابقاً ضمن إطار اقتصادي-اجتماعي يتعلق بتقاسم الأعباء، فقد تحولت اليوم إلى مسألة أمنية تمس قدرة الجيش على سد احتياجاته البشرية. ورغم أن معدلات تجنيد الحريديين في الجيش تراجعت مقارنة بالعقد الماضي، فإن نسبة انخراطهم في الخدمة المدنية في الأجهزة الأمنية

شهدت ارتفاعاً، حيث باتوا يشكلون قرابة الثلث من العاملين في هذا القطاع.^{٤٠} ومع ذلك، تبقى مسألة التجنيد نقطة خلاف رئيسية بين مختلف التيارات السياسية والمجتمع الإسرائيلي وتنطوي على إمكانات واسعة لتصعيد الصراعات الداخلية.

يتمحور النقاش حول تجنيد الحريديين بين تيارين رئيسيين. فمن جهة، ترى الأحزاب اليمينية المتشددة والحريدية أن الحفاظ على عالم التوراة اليهودي أمرٌ جوهرية لهوية إسرائيل، وبالتالي ترفض فرض التجنيد الإلزامي على طلاب المدارس الدينية (اليشيفا). ومن جهة أخرى، تصرّ أحزاب المعارضة والأصوات العلمانية على ضرورة مشاركة جميع الفئات، بمن في ذلك الحريديون، في تحمل أعباء الأمن والدفاع. وتفاقم هذا الانقسام بعد الحرب، حيث زادت المطالب بدمج الحريديين في الجيش لمواجهة العجز في القوى البشرية. في هذا السياق، قدم وزير الدفاع الإسرائيلي، يسرئيل كاتس، مشروع قانون جديداً يهدف إلى

تجنيد عشرات الآلاف منهم، مع ضمان احترام نمط حياتهم الديني. ومع ذلك، فقد أكد أن أيّ قانون يجب أن يحافظ على التوازن بين احتياجات الجيش و«استمرارية عالم التوراة»، مما يعكس حساسية الموضوع وتعقيداته السياسية.

تُظهر استطلاعات الرأي وجود انقسام حاد بين المجتمع الإسرائيلي الذي يتجنّد والحريديين في ما يتعلق بالتجنيد. فبينما يعتبر معظم الإسرائيليين أن إعفاء الحريديين من الخدمة العسكرية يُشكل عبئاً غير عادل، فإن ٨٠٪ من الحريديين لم يغيروا موقفهم الراض للتجنيد حتى بعد الحرب، و٩٤٪ يعارضون تجنيد طلاب المدارس الدينية.^{٤١}

ورغم أن البحث الذي أجراه مركز «نيتوني إمت-معلومات حقيقية» أظهر أن الحريديين يبدون تعاطفاً أكبر مع الهوية الإسرائيلية خلال فترات النزاع، فإن هذا لا يعني اندماجهم الكامل في المجتمع الإسرائيلي. فمثلاً، مع بداية الحرب على غزة، اعتبر ٩١٪ من الحريديين أن إسرائيل بحاجة إلى جيش قوي، لكن مع تصاعد الخلافات حول قانون التجنيد، انخفضت هذه النسبة إلى ٨٢٪. كما أن ٧٣٪ من الحريديين شعروا بتزايد الإحساس بالمصير المشترك مع الإسرائيليين بعد الحرب، لكن هذا لم ينعكس على استعدادهم للتجنيد. إذًا، لم تعد قضية تجنيد الحريديين مجرد نقاش حول تقاسم الأعباء، بل تحولت إلى أزمة أمنية، الأمر الذي قد يفاقم قضية «تجنيد الحريديين» لتتحول إلى قضية أخرى غير قابلة للحسم على المدى المنظور وإنما ستتجادل بشكل أكثر تعقيداً مع التصدعات الاجتماعية-السياسية-الاقتصادية داخل إسرائيل. يواجه الجيش الإسرائيلي تحديات حقيقية في سدّ العجز البشري الناجم عن الحرب، مما دفعه إلى تحديد هدف جديد بتجنيد ٤٨٠٠ حريدي في العام المقبل. ومع ذلك، لا تزال هناك عقبات قانونية وسياسية تمنع تنفيذ هذا الهدف على نطاق واسع، خاصة في ظل رفض الحاخامات وتردد الأحزاب الحريدية في دعم أي تسويات تتعلق بالتجنيد.^{٤٢}

وتشير تقديرات الخبراء إلى أن نجاح التجنيد لا يعتمد فقط على التشريعات، بل على قبول المجتمع الحريدي نفسه، وهو لا يزال في حالة مقاومة قوية لأي تغيير. وبينما يتفق معظم الحريديين على أهمية جيش قوي لحماية إسرائيل، فإنهم يرفضون أن يكونوا جزءاً منه، مما يجعل القضية أكثر تعقيداً، حيث تظل متأرجحة بين الدين، والسياسة، والأمن.

ثالثاً: الفقر وتراتبياته في ظل التحديات الاقتصادية

في أعقاب الحرب على غزة

شهد الاقتصاد الإسرائيلي خلال العام الماضي تراجعاً ملحوظاً، متأثراً بتداعيات الحرب المستمرة، ما أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة (المزيد انظر الفصل الاقتصادي). إلا أن تأثير الأزمة الاقتصادية

شهد الاقتصاد الإسرائيلي خلال العام الماضي تراجعاً ملحوظاً، متأثراً بتداعيات الحرب المستمرة، ما أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، إلا أن تأثير الأزمة الاقتصادية لم يكن متساوياً بين جميع الفئات السكانية.

لم يكن متساوياً بين جميع الفئات السكانية. وفقاً لتقرير الفقر الرسمي الصادر عن مؤسسة التأمين الوطني في كانون الأول ٢٠٢٤، والذي يتناول بيانات عام ٢٠٢٣، بلغت نسبة الفقر في إسرائيل ٢١٪، أي أن واحداً من كل خمسة أشخاص يعيش في حالة فقر. وعلى الرغم من أن المساعدات الحكومية ساهمت في التخفيف من حدة الأزمة على العديد من الأسر، فإن غيابها كان سيؤدي إلى تفاقم الوضع بشكل كبير.

تشير البيانات إلى أن الفئات الأكثر تأثراً بالفقر هم المواطنون العرب، يليهم اليهود الحريديون (المتشددون). حيث بلغ معدل الفقر بين العائلات العربية ٤٢,٤٪، وهو الأعلى بين جميع الفئات، بينما وصل إلى ٢٢,٥٪ بين العائلات الحريدية، مما يجعلها الأكثر تضرراً. في المقابل، بلغت نسبة الفقر بين اليهود غير الحريديين ١٤٪. كما أن نسبة انعدام الأمن الغذائي مرتفعة، حيث تصل إلى ٣١٪ على المستوى العام، وترتفع إلى ٦٣٪ داخل المجتمع العربي.^{٤٣}

يُقدَّر عدد الفقراء في إسرائيل بنحو ١,٩٨ مليون شخص، بينهم ٨٧٢ ألف طفل و١٥٨,٥ ألف مسن.

ويرى تقرير التأمين الوطني أن انخراط إسرائيل في أزميتين كبيرتين خلال السنوات الأخيرة، وهما جائحة كورونا وحرب ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، أثر سلباً على النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة. إذ يُقدَّر عدد الفقراء في إسرائيل بنحو ١,٩٨ مليون شخص، بينهم ٨٧٢ ألف طفل و١٥٨,٥ ألف مسن.^{٤٤}

وأثرت الحرب بشدة خاصة على الفئات العمرية بين ٣٠-٤٠ عاماً، حيث تم استدعاء العديد منهم للخدمة في جيش الاحتياط، مما أثر على مشاركتهم في سوق العمل. جغرافياً، تُظهر البيانات أن معدلات الفقر الأعلى تسجل في القدس (٣٦,٢٪)، شمال البلاد (٢٢,٥٪)، والجنوب (٢٢,٦٪). أما المستوطنة الحريدية موديعين عيليت، فتُسجل النسبة الأعلى، حيث تبلغ ٤٨,٣٪. في المقابل، تتمتع منطقة تل أبيب والمركز بأوضاع اقتصادية أفضل، مع معدلات فقر أقل من المعدل الوطني.

يقدم تقرير الفقر البديل الصادر عن جمعية «لاتيت» لعام ٢٠٢٤ صورة أكثر تشاؤماً،^{٤٥} إذ يؤكد أن الحرب المستمرة منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ أدت إلى أضرار اقتصادية جسيمة، حيث تسبب التضخم المالي وارتفاع أسعار الفائدة والسلع الأساسية في تفاقم الأزمة.

وفقاً لمؤشر الفقر متعدد الأبعاد الذي تعتمد عليه جمعية «لاتيت»، ويقاس النقص في الاحتياجات الأساسية وظروف المعيشة، تعيش ٦٧٨,٢٠٠ أسرة في إسرائيل تحت خط الفقر (٢٢,٣٪)؛ أي ما يعادل ٢,٧٥٦,٠٠٠ شخص (٢٨,٧٪)، منهم ١,٢٤٠,٠٠٠ طفل (٣٩,٦٪).

ويشير التقرير إلى أن الفقر ليس مجرد نتيجة لضعف الدعم الحكومي، إذ تمر الأسر عادةً بمرحلة تدهور

تدرجية تبدأ باستنزاف المدخرات، ثم اللجوء إلى القروض، قبل أن تُدرج رسمياً ضمن إحصاءات الفقر. ومع تقليص الدعم الحكومي، يُتوقع تفاقم الأزمة، خاصة بعد رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى ١٨٪.^{٤٦} يؤكد التقرير أن ارتفاع تكلفة المعيشة أدى إلى تفاقم الأوضاع، حيث ارتفعت أسعار الغذاء، والسكن، والفواتير، مما دفع فئات غير مصنفة رسمياً ضمن الفقر إلى مواجهة ظروف اقتصادية صعبة. يعاني ٨٠٪ من الأسر المدعومة من نقص في الغذاء، فيما يضطر أكثر من نصفهم إلى تقليل وجبات أساسية أو التخلي عنها. كما تأثر الأطفال بشكل كبير، حيث شهد ٦٠,٤٤٪ منهم تراجعاً في التحصيل الدراسي، واضطر بعضهم إلى ترك المدارس.

النزوح الداخلي وتأثيره على الاقتصاد

وفقاً لمراجعة أجراها البروفسور جوني جال وشافيت بن بورات من مركز طاوب للأبحاث الاجتماعية، فإن الأشهر الأولى من الحرب شهدت نزوح نحو ١٤٣,٠٠٠ شخص من غلاف غزة والمستوطنات الحدودية الشمالية. تم إجلاء نحو ٨٠,٠٠٠ منهم إلى الفنادق، بينما انتقل الآخرون إلى أماكن مختلفة داخل البلاد. ورغم عودة العديد من النازحين إلى منازلهم، فلا يزال نحو ٧٥,٠٠٠ شخص، معظمهم من الشمال، يعيشون في أماكن مؤقتة حتى تشرين الثاني ٢٠٢٤.^{٤٧}

وبحسب استطلاع أجرته شركة «تيفين» الاستشارية بعد وقف الحرب في الشمال في تشرين الثاني ٢٠٢٤، فإن ٤٠٪ فقط من المصانع والمصالح التجارية في الشمال والجنوب استأنفت نشاطها بالكامل، بينما عادت ٣٩٪ إلى النشاط جزئياً، ولم تستأنف ١١٪ نشاطها مطلقاً. كما لم تحصل ٥٦٪ من المصالح التجارية المتضررة في الشمال والجنوب على تعويضات أو مساعدات مالية، مما أدى إلى مشكلات في التدفق النقدي لنحو ٦٠٪ منها. وأفادت ٦٠٪ من الشركات في الجنوب والشمال بتدهور أوضاعها المالية، فيما اضطرت ٣٧٪ منها إلى تسريح عمالها، وقرر ٢١٪ من الموظفين عدم العودة إلى العمل.^{٤٨} في المؤتمر الإسرائيلي الحادي عشر للصناعة والبنية التحتية، ذكرت المدير العام لشركة «مالي بتسور فرانس»، بناءً على استطلاع أجرته الشركة، أن ٦٠٪ من أصحاب المصانع في إسرائيل يفكرون في إغلاقها أو نقلها إلى الخارج. كما تفكر ٨٠٪ من الشركات العالمية التي تمتلك فروعاً في إسرائيل في تقليص نشاطها أو مغادرة البلاد نهائياً.^{٤٩}

إجمال

مرّ المجتمع الإسرائيلي بسنة عاصفة، عادت وتفاقت خلالها الصراعات الداخلية مما أدى إلى تراجع في الحصانة والتضامن داخل المجتمع الإسرائيلي، وانعكس ذلك بشكل خاص في الخلاف على أولويات الحرب، رغم الاتفاق على مبدئها، بين من اعتبر الانتصار المطلق على قطاع غزة وعلى «حماس» أولوية

ومن اعتبر إعادة الأسرى الإسرائيليين من قطاع غزة أولوية. مع استمرار الحرب، أشارت الأبحاث والتقارير الأكاديمية والصحافية التي نشرت في إسرائيل خلال العام إلى تراجع مستمر في ثقة المجتمع الإسرائيلي في الحكومة وفي الهيئات المختلفة، وتراجع في الاقتصاد وعودة الخلافات حول ما سمي بـ «الثورة القضائية» وحول تجنيد المتدينين المتزمتين. ولاسيما، في ظلّ تحوّل قضية تجنيدهم إلى مسألة أمنية تتعلق بالحاجات البشرية للجيش في حربه على قطاع غزة، وثم على الضفة الغربية.

ظلّ المجتمع الإسرائيلي موحدًا حول الحرب الإبادة على قطاع غزة، وذلك رغم تصاعد الخلافات داخله، ورغم التحذير الذي يُطلقه العديد من الباحثين والمثقفين داخل المجتمع الإسرائيلي من تفكك أو اصر التضاامن المجتمعي ووجود إسرائيل في أزمة وجودية -وفق بعضهم- حيث يتركز الصراع داخله خلال العام ٢٠٢٤ على أهداف الحرب وأولوياتها واستراتيجياتها وعلى خطة اليوم التالي لها.

في ظل شبه الإجماع داخل المجتمع الإسرائيلي ظهرت بعض الأصوات «النشاز» التي حاولت انتقاد ومواجهة المواقف المتماهية مع الحرب الإبادية. كتب مثلاً إفرات أسيف الباحث المشارك في معهد الحرية والمسؤولية في جامعة رايمان،^{٥٠} بأن ميل المجتمع اليهودي/الإسرائيلي لدعم الأعمال التي يعتبرها العالم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية واعتباره أن الجيش الإسرائيلي يتصرف بصورة أخلاقية ومناسبة، يحرره من الخوض في العضلات الثقيلة التي سببتها الحرب، ويجنبه تحمل المسؤولية عن عواقبها الوخيمة التي قد تبرز في إصدار محكمة الجنايات الدولية مذكرتي اعتقال بحق رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق يوآف غالانت بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.^{٥١} يحذّر كذلك إفرات من المدى الذي ابتعدت به إسرائيل عن مُثل سيادة القانون وحقوق الإنسان وقدسيتها الحياة، ويطالب الجمهور العام بإجراء مراجعة لتصرفات الجيش.^{٥٢} علّت كذلك أصوات أكاديمية وثقافية نخبوية قليلة تطالب بمراجعة ممارسات الجيش، وتقول إن ما يحدث في غزة هو إبادة جماعية.^{٥٣} بالرغم من تجاهل الأغلبية لارتكاب إسرائيل جرائم حرب، فإن أصواتاً تلعو مؤخرًا، داخل اليسار اليهودي تدعو الجنود، علناً، إلى عدم الامتثال لأوامر التطهير العرقي في شمال قطاع غزة، والطرده، والمساس بالمدينين.^{٥٤}

ما زالت الأصوات المناهضة للحرب تغرّد خارج السرب المجمع على والداعم لجرائم الحرب اليومية المقترفة في قطاع غزة وفي الضفة الغربية. ولا تشير قراءة المشهد الاجتماعي في إسرائيل إلى مسار رأب للصراعات داخل المجتمع الإسرائيلي، بل إلى استمرار تصاعدها، كما لا يمكن الإشارة إلى اقتراب بدء أي نوع من أنواع النقاش الأخلاقي داخل المجتمع الإسرائيلي حول الحرب التي أمنت في مشروع إبادة للبشر والحجر والتاريخ والثقافة والتراث.

. لا تشير قراءة المشهد الاجتماعي في إسرائيل إلى مسار رأب للصراعات داخل المجتمع الإسرائيلي، بل إلى استمرار تصاعدها، كما لا يمكن الإشارة إلى اقتراب بدء أي نوع من أنواع النقاش الأخلاقي داخل المجتمع الإسرائيلي حول الحرب التي أمنت في مشروع إبادة للبشر والحجر والتاريخ والثقافة والتراث.

الهوامش

- ١ انظر/ي عبد القادر بدوي وعرين هواري، «المشهد الاجتماعي»، في مدار الاستراتيجي ٢٠٢٤، تحرير هنيدي غانم، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، ٢٠٢٤)، ١٤٧-١٦٤.
- ٢ انظر/ي هنيدي غانم، «أقصى اليمين الجديد: الظاهرة، المعاني والإسقاطات»، في اليمين الجديد في إسرائيل مشروع الهيئة الشاملة، تحرير هنيدي غانم (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، ٢٠٢٣)، ١٧-٣٠ نفس المصدر.
- ٣ كمي، شاؤول وآخرون. أيلول ٢٠٢٤. المناعة (IoIn) وتدابير التكيف أثناء الحرب: القياس الطولي الخامس. كلية تل حاي وجامعة تل أبيب. <https://did.li/jakOf>
- ٤ كمي، شاؤول وآخرون، المصدر السابق.
- ٥ مملكتيت هي الكلمة العبرية وتعني الدولانية. مصطلح ظهر مع إقامة إسرائيل وكان يشير إلى الانتقال من «المجتمع اليهودي المستوطن» إلى «الدولة» والهدف منه تمكين الدولة من العمل كمرکز للسلطة الحكومية المباشرة على المواطنين، دون أن يكون ذلك مرتبطاً بانتمائهم إلى مجموعة أيديولوجية أو تنظيم سياسي أو طائفة أو طبقة اجتماعية أو قومية أو دين. انظر/ي يديديا شتيرين، «الدولانية في هذا العصر»، معهد إسرائيل للديمقراطية، ٢٨ تموز ٢٠٢٠، <https://www.idi.org.il/articles/32122>
- ٦ بنينا شربيت باروخ، «إسرائيل في طريقها إلى العزلة الدبلوماسية»، معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي (INSS) ٢٣ حزيران ٢٠٢٤، <http://inss.org.il/he/publication/isolation>
- ٧ راجع ما قاله مائير الران الباحث في معهد دراسات الأمن القومي والعميد (احتياط) ونائب رئيس الاستخبارات العسكرية السابق والذي أجري عشرين استطلاعاً حول «الحصانة الوطنية» في التقرير: ليف، جدمون. ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٤. معاً سننتصر: الصمود الوطني في إسرائيل تعزز بعد المذبحة، لكنه تراجع منذ ذلك الحين إلى مستواه أثناء الانقلاب. <https://did.li/qlMrl>
- ٨ دائرة الإحصاء المركزية- إسرائيل. ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤. «بيان صحفي: عدد سكان إسرائيل في بداية عام ٢٠٢٥». <https://did.li/V9jOf>
- ٩ دائرة الإحصاء المركزية- إسرائيل، المصدر السابق.
- ١٠ دائرة الإحصاء المركزية- إسرائيل، المصدر السابق.
- ١١ بيرتس، سامي. ٥ كانون الثاني ٢٠٢٥. جزء كبير من الذين سيغادرون إسرائيل في العام ٢٠٢٤: عائلات شابة من المركز مع أطفال. ذي ماركر. <https://did.li/8S9IC>
- ١٢ بيلوت، أديان. ٢٢ أيلول ٢٠٢٤. «ثمن الانقلاب بالحكم والحرب: ارتفاع ملحوظ بالهجرة من إسرائيل، وخاصة المثقفين». كلياليست. <https://did.li/vkNrl>
- ١٣ كوهن-كاسترو، أيليت. دائرة الإحصاء المركزية. بيان للصحافة. ٢٢ أيلول ٢٠٢٤. «إسرائيليون غادروا لخارج البلاد لدى طويل وإسرائيليون رجعوا للبلاد بعد مكوث مدى طويل خارجها سنة ٢٠٢٣». <https://did.li/4GHIw>
- ١٤ بيرتس، سامي. ٣ كانون الثاني ٢٠٢٥. الانقلاب، الحرب، غلاء المعيشة، أو الاستقطاب. ذي ماركر. <https://did.li/llMrl>
- ١٥ انظر/ي: سلامة، سليم. ٤ تشرين الثاني ٢٠٢٤. «عالم اقتصاد إسرائيلي يحذر: هجرة النخب المهنية تُدخل إسرائيل في سيرورة «لولب انهيار»!؛ المشهد الإسرائيلي. مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
- ١٦ انظر/ي تحليل إيتان أبريئيل: أبريئيل، إيتان. ١٩ أيار ٢٠٢٤. «اقتصاد إسرائيل متعلق بالعاملين المثقفين - ويتأثر بشكل خاص بمغادرتهم». ذا ماركر. <https://did.li/Tpwt>
- ١٧ انظر/ي <https://www.israelstrategicfutures.org>
- ١٨ أروزوروف، ميراف. ١٣ أيار ٢٠٢٤. «في المسار الحالي الذي تتبعه دولة إسرائيل، لن تتمكن من الاحتفال بالذكرى المئوية لتأسيسها». ذا ماركر <https://did.li/Vpwt>
- ١٩ أبريئيل، مصدر سابق.
- ٢٠ أفيحاي، عامي. ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٤. دولة بحالة اكتئاب: تقرير يظهر عمق الضرر النفسي والإدمان. موقع والا <https://did.li/1we6q>
- ٢١ باجنو، يوفال. ١٣ آذار ٢٠٢٤. استطلاع مثير للقلق: زيادة استهلاك الكحول بين المراهقين الذين تم إجلاؤهم من منازلهم. موقع معاريف <https://did.li/zT9IC>
- ٢٢ باجنو، يوفال، المصدر السابق.
- ٢٣ أفيحاي، عامي (مصدر سابق).
- ٢٤ معهد الحرية والمسؤولية- معهد راخمان. ١٧-١٩ تشرين الأول، ٢٠٢٣. «استطلاع معهد راخمان في الأسبوع الثاني للحرب: غالبية الجمهور يثق في جيش الدفاع الإسرائيلي وتظهر مستوى عالياً من الوطنية: عدم الثقة في الحكومة مستمر». <https://did.li/6lMrl>
- ٢٥ ديتش، موران وآخرون. ٢٢ كانون الأول ٢٠٢٤. «نتائج استطلاع السيف الحديدية كانون الأول ٢٠٢٤». معهد دراسات الأمن القومي. <https://did.li/zg4CN>
- ٢٦ بار أور، داني. ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٤. «٤٥٪ من اليهود في إسرائيل يفضلون الحرب على السلم، والفلسطينيون؟» هارتس. <https://did.li/wcBZH>
- ٢٧ مركز أكورد - علم النفس الاجتماعي من أجل التغيير الاجتماعي. الجامعة العبرية. ٢٠٢٤. «نفقد البوصلة: الالتزام الديمقراطي في خطر بين أبناء وبنات الشبيبة في إسرائيل- مؤشر الشراكات في أوساط أبناء الشبيبة في إسرائيل ٢٠٢٤ (الجزء ب)». مركز أكورد - علم النفس الاجتماعي من أجل التغيير

- الاجتماعي. الجامعة العبرية. <https://did.li/oXpx5>. المصدر نفسه، ص ٦.
- ٢٩ حول الموضوع انظر/ي: شحادة، إيماناس ورقة تقدير موقف ٦٤- دعم أحزاب الوسط-اليمين و«اليسار» في إسرائيل لمشروع تهجير سكان غزة... لا جديد»
- حيفا: مدى الكرمل . <https://did.li/U80IC>
- ٣١ دائرة الإحصاء المركزية- إسرائيل. ٢١ أيار ٢٠١٧. «بيان لوسائل الإعلام: توقعات عدد سكان إسرائيل حتى عام ٢٠٦٥». <https://did.li/8yvgT>
- ٣٢ جلعاد ملاح ولي كهنر، المجتمع الحريدي في إسرائيل: التقرير الإحصائي ٢٠٢٤، (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٢٤). <https://www.idi.org.il/haredi/2024/?chapter=57492>
- ٣٣ ملاح وكهنر، المجتمع الحريدي في إسرائيل: التقرير الإحصائي ٢٠٢٤. مصدر سابق.
- ٣٤ مؤسسة التأمين الوطني، تقرير الفقر وعدم المساواة لعام ٢٠٢٣، (القدس: مؤسسة التأمين الوطني، ١٨ كانون الأول ٢٠٢٤). <https://www.btl.gov.il/About/newspapers/Pages/DochOnl2024.aspx>
- ٣٥ مع قيام إسرائيل وفرض الخدمة العسكرية الإجبارية على الإسرائيليين الشباب، طلب قادة الحريديم من رئيس الحكومة الأول دافيد بن غوريون، إعفاء أبنائهم من الخدمة العسكرية، لدوافع دينية تتعلق بتكريس وقت شبابهم للتعليم في معاهد دراسة التوراة، وفي العام ١٩٥١ أرسل دافيد بن غوريون مكتوباً إلى مدير وزارة الدفاع ورئيس الأركان أعفى من خلاله الحريديم من الخدمة وجاء فيه: «على أساس المادة ١٢ من قانون جهاز الأمن، قمت بتسريح طلاب المدارس الدينية من الخدمة العادية. ينطبق هذا الإصدار فقط على طلاب المدارس الدينية الذين يشاركون بالفعل في دراسة التوراة في المدارس الدينية، وطالما أنهم يشاركون في دراسة التوراة في المدارس الدينية». كان عدد الطلاب الحريديين في المدارس الدينية حينها ٤٠٠ طالب، ولم يشكل إعفاؤهم قضية كبرى بالنسبة للغالبية العلمانية، غير أن التحولات الديموغرافية التي أدت إلى تضخم نسبة الحريديم في إسرائيل مقابل تراجع أعداد العلمانيين أدى بالذات منذ منتصف سنوات التسعينيات من القرن العشرين، إلى تصاعد الجدل في إسرائيل حول تجنيدهم، واحتدم الجدل مع تزايد نسبة الشباب الحريدي من بين شريحة جيل الخدمة العسكرية (١٨ عاماً)، والتي أصبحت تصل بحسب التقديرات إلى ما بين ٢٦٪ إلى ٢٨٪، ومن المتوقع أن تستمر في التصاعد مستقبلاً.
- ٣٦ ساسون حداد وميثر فينكل. كانون الثاني ٢٠٢٥. خطر أمن الدولة بسبب السلوك الاجتماعي والاقتصادي للقطاع/المجتمع اليهودي المتزمت دينياً. معهد أبحاث الأمن القومي <https://did.li/AMqx5>. INSS.
- ٣٧ انظر/ي: ملاح، جلعاد ولي كهنر. ٢٠٢٤. «التربية». (الفصل الثاني- الكتاب السنوي للمجتمع الحريدي). المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. <https://did.li/1jBZH>
- ٣٨ توكر، ناتي. ١٩ تشرين الثاني ٢٠٢٤. «دراسة تثبت: الدولة تدعم الأسرة الحريدية بـ ١٠ آلاف شيكل شهرياً». ذا ماركر. <https://did.li/Vn4CN>
- ٣٩ المصدر السابق.
- ٤٠ ملاح، جلعاد ولي كهنر. ٢٠٢٤. «السكان». (الفصل الأول- الكتاب السنوي للمجتمع الحريدي). المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. <https://did.li/k29IC>
- ٤١ شاحر، إيلان. ٥ تشرين الثاني ٢٠٢٤. «استطلاع رأي كلكاليسست: ٩٤٪ من الحريديم يعارضون تجنيد طلاب المدارس الدينية». كالكاليسست. <https://did.li/gzvgT>
- ٤٢ بناء على قول العميد شاي طيب، رئيس قسم التخطيط ومدير الموارد البشرية في الجيش الإسرائيلي. انظر/ي الخبر: سبار، ميراف. ٧ كانون الثاني ٢٠٢٥. «من أصل ٤٠٠ تقدموا للجيش - هذا هو عدد الحريديين الذين التحقوا بالجيش: جيش الدفاع الإسرائيلي يحدث الهدف حتى عام ٢٠٢٥». إسرائيل هيوم. <https://did.li/p29IC>
- ٤٣ كليتر، رينا (كلنير) وآخرون. كانوا الثاني ٢٠٢٤. تقرير حول أبعاد الفقر وعدم المساواة في الدخل - ٢٠٢٣ - مديرية البحث والتخطيط. مؤسسة التأمين الوطني. <https://did.li/ZLpx5>
- ٤٤ المصدر السابق.
- ٤٥ لانتيت (جمعية). كانون الأول ٢٠٢٤. تشريع الفقر- التقرير البديل حول الفقر. <https://did.li/1AXTY>
- ٤٦ المصدر السابق.
- ٤٧ جال، جوني وشفيط بن بورات. كانون الأول ٢٠٢٤. "نظام الرعاية الاجتماعية في مواجهة تحديات الحرب". مركز طاوب لبحث السياسة الاجتماعية في إسرائيل. <https://did.li/YGHIw>
- ٤٨ انظر/ي كوهن، نيتسان. ٩ كانون الأول ٢٠٢٤. استطلاع جديد يكشف: أكثر من نصف الشركات على خطوط الصراع أغلقت أبوابها. إسرائيل هيوم. <https://did.li/tr9IC>
- ٤٩ (مقدم من قبل TEFEN)) ١٢ كانون الثاني ٢٠٢٤. «إذا لم يفكر الاقتصاد بأكمله بأزرق أبيض، فلن نحقق نجاح دولة إسرائيل». واي نت <https://did.li/AAXTY>
- ٥٠ انظر/ي: إفرات، أسيف. ٢٦ تشرين الثاني، ٢٠٢٤. زمان إسرائيل. <https://did.li/LIGIw>
- ٥١ حول مذكرات الاعتقال انظر/ي: أخبار الأمم المتحدة: موقع الأمم المتحدة. ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٢٤. «المحكمة الجنائية الدولية تصدر مذكرات اعتقال بحق رئيس وزراء إسرائيل ووزير دفاعها السابق وقائد في حركة حماس».
- ٥٢ المصدر نفسه.
- ٥٣ يقول مثلاً الكاتب الإسرائيلي ب (بيرون) ميخائيل بأن إسرائيل ليست منهكة في حرب إبادة جماعية واحدة، بل بثلاث إبادات، الأولى. إبادة الشعب الفلسطيني التي لم يبدأ في ٧ تشرين الأول (أكتوبر)، بل في ١٤ أيار ١٩٤٨، والثانية هي إبادة القيم الإنسانية والثالثة هي إبادة إسرائيل للتعهدات التي

التزمت بها عند قيامها. انظر/ي: ميخائيل، ب. ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤. «مشروع اللامركزية الحكومية تم بنجاح». هارتس <https://did.li/UPGIw>. يؤكد على ذلك أيضًا الباحثان المختصان في الهولوكوست، حيث يرى البروفسور عاموس غولديبيرغ، الباحث في الهولوكوست من الجامعة العبرية في القدس، بأن ما يحدث في قطاع غزة هو إبادة جماعية، موضحًا بأن الإبادة الجماعية تحدث، حتى لو لم تطل الجماعة العرقية المستهدفة كلها، وأما المؤرخ الإسرائيلي البروفسور دانييل بيلتمان، الباحث في الهولوكوست، فيدعي بأن إسرائيل ترتكب جريمة حرب فظيعة في قطاع غزة، تتراوح بين التطهير العرقي القاتل والإبادة الجماعية. حول آراء هذين الباحثين انظر/ي مقالة المحلل السياسي أنطوان شلحت. انظر/ي: شلحت، أنطون. ١ كانون الثاني ٢٠٢٥. «٢٠٢٤» عام حرب إبادة بحذافيرها». موقع عرب4٨. ١/٨/٢٠٢٥ <https://did.li/zVpx5>. يقول كذلك المؤرخ والمحاضر عوفر إيلاني، «حتى لو كنا لا نريد استعمال الإبادة لأسباب تتعلق بالسياق السياسي والتاريخي الذي صيغ به هذا المفهوم، هذه الجرائم هي بالتأكيد يمكن أن تحمل «التطهير العرقي»، أو «القتل الجماعي»، أو حتى «كارثة إنسانية متعمدة أو شبه متعمدة» يمكن أن نطلق عليها اسم «س»، ولكن لا يمكن التناكر لها. إيلاني، عوفر. ٣٠ تشرين الأول ٢٠٢٣ «حتى لو لم يطلق عليها «إبادة جماعية»، فهي جريمة حرب». هارتس. <https://did.li/e29IC>

٥٤ باردا، ياعيل، وربورط ميرون. ١٦ تشرين الثاني ٢٠٢٤. «إسرائيل لا تتكر حتى أنها تمارس التطهير العرقي. ينبغي الرفض». هارتس. <https://did.li/> Mn4CN